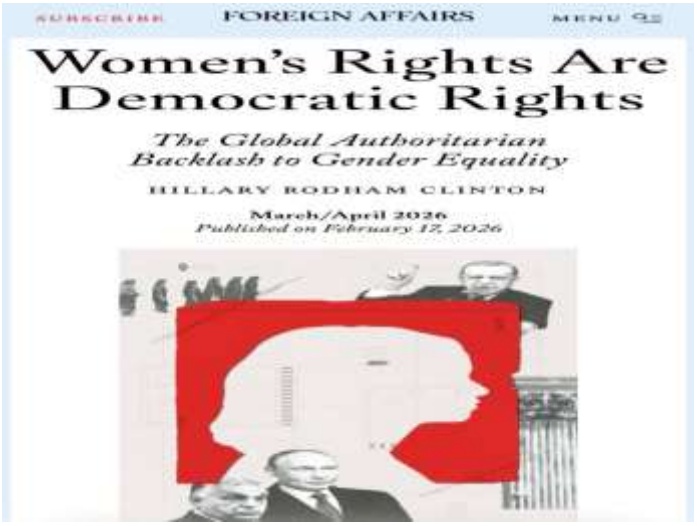

(حقوق المرأة هي حقوق ديمقراطية ردود الفعل الاستبدادية العالمية على المساواة بين الجنسين)

للكاتبة : هيلاري رودام كلينتون

منشور في صحيفة: foreign affairs

مارس/أبريل ٢٠٢٦، نُشر في ١٧ فبراير ٢٠٢٦

متاح على رابط المجلة :

https://www.foreignaffairs.com/united-states/womens-rights-are-democratic-rights-hillary-clinton

مقال مراجعة الموضوع **(SUBJECT REVIE)**

ا.م.د. سداد مولود سبع

كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

Women's Rights Are Democratic Rights
The Global Authoritarian Backlash to Gender Equality
Hillary Rodham Clinton
March/April 2026 Published on February 17, 2026

تعكس هذه المقال وجهة نظر ليبرالية تحريرية ازاء دور المراة عالمياً، وتربط الكاتبة بين ضعف دور المراة وارتفاع نسبة الانظمة الاستبدادية، ومن خلال هذه الرؤية تقدم الكاتبة وجهة نظرها ازاء العديد من الانظمة التي تضع قيودا على دور المراة، والتي تصف جميع تلك الانظمة بالمستبدة، وهي لا تذهب بعيدا في عرضها لنماذج من الدول التي تعد بخلاف ايديولوجي وعقائدي مع الولايات المتحدة الامريكية، أذ تستهل الكاتبة مقالتها بالتعريج على ان الأنظمة الاستبدادية باتت تفوق عدد الديمقراطيات، ويعيش ما يقارب ثلاثة أرباع سكان العالم تحت حكم استبدادي. خلال العقد الماضي عزز الديكتاتوريون في كلا من الصين وروسيا من اعادة سيطرتهم. وانزلقت المجر وتركيا وديمقراطيات هشة أخرى نحو مزيد من الاستبداد. وأطاحت موجة من الانقلابات في أفريقيا بقادة منتخبين شرعياً. حتى في الولايات المتحدة، وهي ديمقراطية منذ تأسيسها، تراجعت سيادة القانون وتصاعد خطر الاستبداد. وقد حطم هذا التوجه الآمال التي ازدهرت بعد نهاية الحرب الباردة بشأن الانتصار الدائم للديمقراطية الليبرالية، وأثار جدلاً واسعاً حول أسباب هذا التراجع.

ومن وجهة نظر الكاتبة فأن هذه التطورات المتلاحقة لا يمكن تحليلها بشكلها الصحيح ولا فهم مسارها المعكوس، الا ان الذي يمكن إدراكه في هذه الموجة الاستبدادية: قضية اضطهاد المرأة. ففي مختلف الثقافات والقارات، تدافع النساء عن الديمقراطية، ويستهدفهن الطغاة كجزء من استراتيجيتهم لتجميع السلطة، أذ إن عدم التعامل مع قمع المرأة باعتباره الأزمة الحقيقية يضمن استمرار التآكل الديمقراطي دون رادع.

وفي مسعى للحفاظ على حقوق المرأة فقد اعلن في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة التابع للأمم المتحدة في بكين قبل أكثر من ثلاثين عامًا أن "حقوق الإنسان هي

حقوق المرأة، وحقوق المرأة هي حقوق الإنسان". كان هذا التصريح مثيرًا للجدل آنذاك، ولكنه عكس حقيقة أن النساء كنّ في طليعة "الموجة الثالثة" من الديمقراطية التي أسقطت الستار الحديدي وحررت ملايين البشر حول العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. في جميع أنحاء الكتلة السوفيتية، ساهم النشاط النسوي، من إضرابات العمال في بولندا إلى الحركات البيئية والمدنية الشعبية في ألمانيا الشرقية والمجر، في تقويض السيطرة الشيوعية. في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي، خرجت الحركات النسائية من عباءة الديكتاتوريات لإعادة تشكيل المشهد السياسي. وكانت الأرجنتين أول دولة تُقرّ نظام الحصص الانتخابية الوطنية للمرشحات، عام ١٩٩١. وساهمت نساء غواتيمالا في إحلال السلام عام ١٩٩٦ بعد عقود من الحرب الأهلية. وساهمت نساء المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا في إنهاء نظام الفصل العنصري.

اليوم، ومع تراجع الديمقراطية، بات من الواضح أن حقوق المرأة كانت بمثابة مؤشر تحذيري. ففي جميع أنحاء العالم، يبدو أن الاعتداءات على حقوق المرأة وفرصها ومشاركتها الكاملة في المجتمع قد تم تجاهلها. والنتيجة هي تدهور ديمقراطي سريع مؤشراته اتضحت من خلال مؤسسات جوفاء، ومعارضة مجرّمة، وسلطة مركزة خارج نطاق المساءلة. هذا ليس من قبيل الصدفة، بل هو نتيجة تخطيط مُحكم.

أذ تعمل الأنظمة الاستبدادية بشكل منهجي على تقويض حقوق المرأة لأنها تدرك أن مشاركة المرأة تُعدّ حافزًا للديمقراطية وحصنًا منيعًا ضد الاستبداد. هذا القمع ذو طابع أيديولوجي وتكتيكي في آنٍ واحد، إذ يُكمّم أفواه النساء التي تُعزز قوة الديمقراطية، ويُرسّخ الخطابات الأبوية التي تُضفي الشرعية على السلطة الاستبدادية. كما أوضحت الباحثة ساسكيا لاحظ بريشناخر في الشؤون الخارجية

في وقت سابق من هذا العام: "بالنظر إلى أهمية الحريات المدنية والحيز السياسي لتحقيق تقدم حقيقي للمرأة، فإن تعزيز المؤسسات الديمقراطية سيكون عنصراً هاماً... ومع ذلك، فإن التركيز على الديمقراطية فقط مع إهمال المبادرات المحددة لتحسين المساواة بين الجنسين سيكون خطأً فادحاً". يجب فهم هذه العلاقة الوثيقة بين حقوق المرأة والديمقراطية من أجل مكافحة الاتجاهات السائدة اليوم، بل وعكسها في نهاية المطاف. حقوق المرأة لا تزال حقوقاً إنسانية، والحكام المستبدون يدركون ذلك.

لعلّ المثال الأبرز على كراهية النساء في الأنظمة الشمولية اليوم يكمن في أفغانستان فمع استعادت طالبان السيطرة عام ٢٠٢١، كانت إحدى أولى خطواتها استبعاد النساء من جميع الأدوار الظاهرة في المجتمع ، أذ مُنعت الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية، والنساء من الالتحاق بالجامعات، وتولي المناصب العامة، والعمل خارج المنزل. ويزعم النظام أن هذه الإجراءات تحمي القيم الإسلامية والهوية الوطنية، لكن ثمة أماكن كثيرة حول العالم يزدهر فيها الإسلام والديمقراطية معًا. ألا ان الهدف هو القمع بشكل لا لبس فيه وحرمان النساء من الوصول إلى المعلومات، والدخل، والنفوذ السياسي، وترسيخ السيطرة بإقصاء نصف السكان عن الحياة العامة.

إن وحشية طالبان المفرطة تجعل من المغري اعتبارها حالة شاذة لا تفسر الكثير خارج حدود أفغانستان. إلا أن كراهيتها للنساء ليست استثناءً، بل هي مثال صارخ. يراقب قادة الأنظمة الاستبدادية الأخرى الوضع عن كثب، ويتعلمون كيف يمكن تحقيق سيطرة أكبر من خلال قمع النساء. لننظر كيف اعتدت السلطات الدينية في إيران على الشابات وسجنتهن لمجرد خلعهن الحجاب، أو دعوات حكومات الصين والمجر وروسيا للنساء بالانسحاب من الحياة العامة والعودة إلى المنزل لإنجاب

المزيد من الأطفال. في جميع أنحاء العالم، تشترك الأنظمة الاستبدادية، التي لا يجمعها الكثير، في عدائها لحقوق المرأة. علمانية ودينية، غربية وشرقية، متقدمة ونامية، يستهدف الديكتاتوريون من جميع الأطياف النساء.

وترى الكاتبة ان التقاليد تحولت الى صولجان أذ تُعدّ كراهية النساء ركيزة أيديولوجية وأداة سياسية في يد الأنظمة الاستبدادية. غالبًا ما يُروّج الحكام المستبدون لنظرةٍ قائمة على مبدأ الربح والخسارة بين الجنسين، مُصرّين على أن أي مكسبٍ للمرأة يأتي على حساب الرجل. يُقدّم هذا حلّاً سهلاً ومُريحًا للرجال (وكثير من النساء) المُحبطين من الركود الاقتصادي والتغيير الثقافي المُقلق. تُشير الأبحاث السلوكية إلى أن عقلية الندرة تُعدّ وسيلةً فعّالةً لتقويض التعاطف وتعميق الانقسامات الاجتماعية. يُبرّر العديد من الحكام المستبدين قمع المرأة كوسيلةٍ للدفاع عن "القيم الأسرية" والتقاليد الثقافية والدين والهوية الوطنية. يلقى هذا النهج صدىً اجتماعيًا وأخلاقيًا، مُعزّزًا شرعية السلطة الاستبدادية.

من خلال تأجيج المخاوف بشأن استقلال المرأة، وسلطتها العامة، يستغل الحكام المستبدون معتقدات مألوفة لدى الكثيرين، ما يجعل تحديها أكثر صعوبة. ولأن النساء المعارضات يتحدين التسلسلات الهرمية السياسية والجندرية، فإنهن يُستهدفن مرتين، كما أوضحت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣، أولاً لتهديدهن النظام، وثانياً لمخالفتهن توقعات الخضوع والطاعة، وبهذا يصبح النظام الأبوي بمثابة غطاء أيديولوجي وآلية للتحكم في من يُسمح له بالمشاركة في الحياة العامة، ومن يجب إخضاعه في الخفاء.

وتقدم الكاتبة هنا نموذج فلاديمير بوتين أبرز ممارسي هذا النهج الأبوي الاستبدادي والدعاة له، فهو زعيم حركة دولية غير ليبرالية، معادية للنساء، وكارهة للأجانب، تسعى إلى تقويض حقوق المرأة، وطرد المهاجرين، وتفكيك التحالفات

الديمقراطية، وتقويض النظام الدولي القائم على القواعد. يصوّر بوتين المرأة في المقام الأول كأم ومقدمة رعاية، لا كمواطنة متساوية، بينما يقوض مبادرات المساواة بين الجنسين، ويعزز ثقافة الإفلات من العقاب من خلال إلغاء تجريم العنف المنزلي. ويبرر هذه التحركات بأنها حماية "القيم التقليدية" للأسرة والدين والسلطة الذكورية، في مقابل الليبرالية من الغرب.

وتبر الكاتبة ان سلوك بوتين قد يكون مدفوعًا أكثر بخوفه من الخسارة. فهو مهووس بإمبراطورية روسيا المفقودة وما يعتبره إهانات، ويخشى بشدة فقدان ما يملكه – ليس فقط سلطته، بل حتى حياته. وقد جعلته "الثورات الملونة" في العقد الأول من الألفية الثانية في جمهوريات سوفيتية سابقة أخرى يعاني من جنون العظمة الشديد. فبحسب مدير وكالة المخابرات المركزية السابق ويليام بيرنز، كان بوتين يُعيد مشاهدة تسجيل فيديو دموي للزعيم الليبي المخلوع معمر القذافي وهو يُسحب من أنبوب صرف صحي ويُضرب ضربًا مبرحًا عام ٢٠١١. وقد قمع بوتين المعارضة في الداخل وغزا أوكرانيا ليس بدافع الشعور بالقوة، بل بدافع الخوف. إن بناء أيديولوجية أبوية يكون هو رأسها هو وسيلة لترسيخ حكمه وإشباع غروره.

تقدم الكاتبة نموذجاً اخر لنظم استبدادية وتضطهد حقوق المرأة ففي المجر، تبنى رئيس الوزراء فيكتور أوربان ، حليف بوتين والمؤيد الصريح لـ"الديمقراطية غير الليبرالية"، تقريرًا يحذر من أن ارتفاع معدلات تخرج النساء من الجامعات يهدد الزواج والخصوبة. وفي الوقت نفسه، فرض إجراءات تقييدية على الإجهاض، واصفًا إياه بأنه تهديد "للقيم الأسرية" والهوية الوطنية.

كما تظهر ديناميكيات مماثلة في أنظمة أخرى. الرئيس التركي رجب طيب طيب عزز أردوغان قبضته على السلطة من خلال مزيج من السياسات والخطابات والضغوط الاجتماعية. ففي عام ٢٠١١، عندما حلت تركيا وزارة شؤون المرأة

والأسرة واستبدلتها بوزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، أشار أردوغان إلى تحول في موقفه عن حقوق المرأة. وقد روجت حكومته لسياسات تشجيع الإنجاب ، بما في ذلك الحوافز المالية، لتشجيع الأسر على إنجاب ثلاثة أطفال أو أكثر، بينما انتقد علنًا النساء اللواتي يفضلن العمل على الأمومة ووصفهن بـ"أنصاف البشر". وفي عام ٢٠٢١، سحب بلاده من اتفاقية إسطنبول، وهي اتفاقية دولية تاريخية لمكافحة العنف ضد المرأة، لأنها "تتعارض مع قيم الأسرة التركية". يصور أردوغان هذه الإجراءات على أنها دفاع عن "الأسرة التقليدية" وقوة تركيا الوطنية، ويحتفي بالذكورة المفرطة ، وصرح صراحةً بأن النساء لسن متساويات مع الرجال. والنتيجة هي مجتمع تُخضع فيه مشاركة المرأة في العمل السياسي واستقلاليتها الشخصية باستمرار لمُثُل الأسرة التي تحددها الدولة.

في الصين تحت حكم شي جين بينغ ، ترافق ترسيخ السلطة مع تشديدٍ حادٍّ للسيطرة الأبوية، مُغلّفٍ بـ"قيم الأسرة". منذ تولي شي السلطة عام ٢٠١٢، تراجع النظام حتى عن التحرر المحدود الذي شهدته فترات سابقة، مُكمّمًا أفواه النسويات، ومُعيدًا تأكيد سلطة الدولة على أجساد النساء وخياراتهن وتعبيرهن السياسي. أذ أغلقت الرقابة الإلكترونية منشورات حقوق المرأة، وحذفت حسابات نسوية على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما حثّ شي نفسه النساء مرارًا على العودة إلى الأدوار "التقليدية" ففي عام ٢٠٢٣، دعا المسؤولين إلى تعزيز "ثقافة الزواج والإنجاب" التي تُوجّه الشباب نحو "الحب والزواج والخصوبة والأسرة". وعزت الصين مواجهة أزمة الديموغرافية، تمثلت حلول الصين في إعادة النساء إلى المنزل عبر تشديد قوانين الطلاق، وتثبيط الاستقلالية، والتعامل معهن في المقام الأول كعاملات إنجاب ورعاية. وقد وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش رفض المحاكم لطلبات الطلاق المقدمة من نساء ضحايا الاتجار بالبشر، واللاتي عانين من سنوات من العنف،

مما يعكس الاستغلال الأوسع نطاقًا الناتج عن عقود من سياسة الطفل الواحد، وما نتج عنها من اختلال في التوازن بين الجنسين، الأمر الذي غذى صناعة ضخمة للاتجار بالعرائس. وقد أبرز الغضب الذي أثاره مقطع فيديو نُشر عام ٢٠٢٢ لامرأة عُثر عليها مكبلة من رقبتها (والتي تبين لاحقًا أنها ضحية للاتجار والبيع ثلاث مرات) الامر الي يعكس تجذر الانتهاكات في الصين. وفي منطقة شينجيانغ، يتخذ القمع أبشع صوره : حيث تُوضع نساء الأويغور في معسكرات اعتقال جماعية، ويُجبرن على استخدام وسائل منع الحمل أو الخضوع لعمليات تعقيم. في عهد شي جين بينغ، لا ينفصل التوجه الاستبدادي للصين عن جهد ممنهج لإعادة هيمنة النظام الأبوي على المجتمع: إذ يصبح تقييد استقلالية المرأة أداة لتعزيز سلطة الدولة.

ولم تعرج الكاتبة على البلدان التي تتقاطع معها ايديولوجياً، بل اندفعت كذلك الى انتقاد الولايات المتحدة الامريكية منتقدة قرار ألغاء الأغلبية اليمينية المتشددة في المحكمة العليا قرار رو ضد ويد ، مُنهيةً بذلك ما يقرب من خمسين عامًا من السوابق القانونية التي تحمي الحق في الإجهاض. لم يكن هذا تحولًا قانونيًا محايدًا، بل تدخلًا أيديولوجيًا مُتعمدًا قلّص استقلالية المرأة الجسدية وحريتها الإنجابية، وهما أداتان أساسيتان للمشاركة المتساوية في الحياة العامة والاقتصادية والسياسية. وقد اقترن التراجع عن حقوق الإجهاض بسياسات مُشجعة على الإنجاب وخطاب سياسي يهدف إلى الضغط على النساء لتبني أدوار تقليدية. يدرس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تقديم حوافز مالية وجوائز رمزية، مثل "الميدالية الوطنية للأمومة" للأمهات اللواتي لديهن أكثر من طفل، مُصوّرًا العمل الإنجابي كواجب مدني. وقد عزز نائب الرئيس جيه دي فانس هذا النهج. في عام ٢٠٢١، وبينما كان يستعد للترشح لمقعد في مجلس الشيوخ، سخر من نائبة الرئيس كامالا هاريس

وقادة ديمقراطيين آخرين واصفاً إياهم بـ"مجموعة من النساء العازبات اللواتي يعشن حياة بائسة"، زاعماً أن الولايات المتحدة تُحكم إلى حد كبير من قبل أشخاص بلا أطفال ولا مصلحة مباشرة لهم في مستقبل البلاد. بل إنه اقترح معاقبة من لا ينجبون أطفالاً بفرض ضرائب أعلى عليهم وتقليص حقوقهم في التصويت.

تُجسّد هذه الإجراءات مبدأً أساسياً: الإكراه المُقنّع بسياسةٍ ما قد يكون مُدمّراً كالقمع الصريح. فمن خلال تحديد قيمة المرأة في المقام الأول من خلال قدرتها الإنجابية، تُقيّد هذه السياسات الاستقلال الاقتصادي، وتُحدّ من المشاركة المدنية، وتُعزّز التسلسلات الهرمية الأبوية. كما تقول الباحثة ناتاشا لاحظت كاول أن هذه الاستراتيجيات جزء من "نزعات قومية قلقة وغير مستقرة" تشوه صورة النسويات تحت ستار "القيم الأسرية" لترسيخ السلطة وقمع أي معارضة لها. ومن المثير للقلق، وإن لم يكن مفاجئاً، انسحاب الولايات المتحدة هذا العام من منتديات رئيسية تُعنى بحقوق المرأة والسلام والديمقراطية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يُبرز المثال الأمريكي نقطةً بالغة الأهمية: الهجمات الأيديولوجية على استقلالية المرأة لا تقتصر على الأنظمة الاستبدادية في الخارج. فعندما تُصبح حقوق المرأة مشروطة، حتى في الديمقراطيات العريقة، تتآكل المعايير الديمقراطية بوتيرة أسرع مما يتوقعه الكثيرون. والدرس المستفاد عاجل ومُقلق: إن التعامل مع استقلالية المرأة على أنها قابلة للتفاوض يُضعف الديمقراطية نفسها، ولا يتوقف الضرر عند حكم قضائي واحد أو دورة انتخابية واحدة.

أذ إن قمع المرأة ليس مجرد خطوة أيديولوجية لتعزيز شرعية الأنظمة الاستبدادية، بل هو أيضاً أسلوب عملي لإضعاف المعارضة السياسية، وتقويض المجتمع المدني، وتوسيع نطاق السيطرة. تستهدف الأنظمة القيادات النسائية

والناشطات كجزء من استراتيجية مدروسة. فهم يعلمون، كما أوضحت الباحثتان إريكا تشينويث وزوي ماركس في هذه الصفحات عام ٢٠٢٢، أنه "عندما تشارك النساء في الحركات الجماهيرية، تزداد احتمالية نجاح هذه الحركات، وتزداد احتمالية أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر مساواة". وكما كتبت عالمة السياسة منى لينا كروك : "تركز التعريفات التقليدية للعنف السياسي على استخدام القوة والترهيب ضد المعارضين السياسيين. أما العنف ضد المرأة في السياسة فهو مختلف –ومقلق أيضاً– لأنه يهدف إلى استبعاد المرأة وتهميشها كفاعلة سياسية". وتؤكد أن هذا الاستبعاد لا يضر الضحية الفردية فحسب، بل له آثار منهجية من خلال تثبيط عزيمة النساء عن الترشح للمناصب أو المشاركة في السياسة، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات العالمية لعام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت نسبة النساء في البرلمانات الوطنية بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية فقط، وهي أدنى زيادة منذ عقود.

أحيانًا ما يتكشف هذا الاضطهاد الممنهج خلف قناع المؤسسات الديمقراطية. في أوغندا على سبيل المثال الرئيس يويري عزز موسيفيني سلطته على مدى عقود من خلال التلاعب القانوني والمحسوبية والقمع السياسي، مهمشاً النساء بشكل ممنهج، تم تهميش السياسيات اللواتي تحدّين الحزب الحاكم، وتعرضت منظمات حقوق المرأة للمضايقة، وتم التلاعب بالحصص السياسية لضمان الولاء بدلاً من التمثيل الحقيقي، أصبح استبعاد النساء من التأثير السياسي المستقل تكتيكاً أساسياً لإضعاف الضوابط الديمقراطية وترسيخ السيطرة.

وفي بلدان اخرى لا توجد محاولة لإخفاء الوحشية فخلال دكتاتورية تشارلز تايلور في ليبيريا (عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣)، استخدم نظامه العنف الجنسي لترهيب النساء وقمع مشاركتهن السياسية وتفتيت المجتمعات. ورغم أن العالم قد التفت متأخرًا إلى آفة الاغتصاب كسلاح حرب، بما في ذلك في مناطق النزاع مثل

جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاغتصاب يُعد أيضًا سلاحًا من أسلحة الدكتاتورية في زمن السلم. وقد وثّقت لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية، التي تأسست عام ٢٠٠٥، كيف استُخدم العنف الجنسي لترسيخ التسلسل الهرمي الأبوي وتثبيت سلطته، وإسكات النساء وردع مشاركتهن السياسية.

واجهت القيادات النسائية والناشطات الترهيب وتهم الخيانة والسجن والنفي. أُجبرت رئيسة ليبيريا، إيلين جونسون سيرليف ، أول امرأة تُنتخب رئيسةً ديمقراطياً في دولة أفريقية، على النفي مرتين: الأولى عام ١٩٨٦ على يد نظام صامويل دو، والثانية عام ١٩٩٧ على يد تايلور. ورغم هذه التهديدات، ظلت النساء الليبيريات صامدات، وساعدن في تنظيم تحالفات عابرة للخطوط العرقية والسياسية، بما في ذلك حركة نساء ليبيريا للعمل الجماهيري من أجل السلام، التي لعبت دوراً حاسماً في الضغط على تايلور لإنهاء الحرب الأهلية الليبيرية الثانية عام ٢٠٠٣. بقيادة ليما قامت منظمة غبوي بتعبئة الآلاف من خلال الإضرابات الجنسية والاعتصامات والوقفات الجماهيرية لتحدي شرعية الفصائل المتحاربة. وعندما جلست الأطراف أخيرًا إلى طاولة المفاوضات، أغلقت النساء الأبواب والطرق حرفيًا حتى تم التوصل إلى اتفاق سلام واستعادة الديمقراطية.

في السنوات الأخيرة، استغلت الأنظمة الاستبدادية التكنولوجيا لتعزيز قمع النساء. وقد كرست الصحفية الفلبينية ماريا ريسا، الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٢١، سنواتٍ طويلةً للتحذير من الأساليب الخطيرة التي يُستغل بها الفضاء الإلكتروني كسلاح لإسكات النساء وترهيبهن، ولاسيما الصحفيات ومنظمات الشباب والقيادات الديمقراطية. وقد غطت ريسا بشجاعة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والفساد التي اتسمت بها فترة رئاسة رودريغو دوتيرتي التي امتدت ست سنوات في الفلبين. ونتيجةً لذلك، واجهت مضايقاتٍ لا هوادة فيها، شملت إساءاتٍ

عنصرية وجنسية عبر الإنترنت، وكشف معلوماتها الشخصية ، وتهديداتٍ بالقتل والاغتصاب، وسلسلةً من التهم القانونية التي لا أساس لها من الصحة.

وفي السياق ذاته أشارت ريسا في محاضرتها عند استلامها جائزة نوبل عام ٢٠٢١ إلى أن "ما يحدث على وسائل التواصل الاجتماعي لا يبقى حبيسها"، وأن "الصحفيات في قلب المخاطر". فوسائل التواصل الاجتماعي، والمراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وغرف الصدى الخوارزمية، تُضخّم الآن الأيديولوجيات المعادية للنساء، مما يسمح للأنظمة الاستبدادية باستهداف القيادات النسائية بدقة متزايدة. التهديدات التي كانت النساء قادرات على الفرار منها سابقًا بالنفي الجسدي، باتت تُنفّذ الآن افتراضيًا، ما ينشر التضليل والترهيب والمضايقات عبر الحدود.

وهنا ترى الكاتبة انه عندما تُكمم أفواه النساء، تضعف الديمقراطية نفسها، فالأنظمة الاستبدادية لا تستهدف النساء كأفراد فحسب، بل تهاجم المؤسسات والحركات والأعراف التي تدعم الحكم الديمقراطي، لذا فان كل تأخير في التعامل مع هذه الهجمات كأزمة ملحة يُقوّي سلطة النظام الاستبدادي ويُضيّق هامش المقاومة. لم يعد السؤال هو ما إذا كانت حقوق المرأة مهمة للديمقراطية، بل ما إذا كانت الديمقراطيات ستتحرك قبل أن يصبح التآكل لا رجعة فيه. كذلك لا يوجد حل سريع لوقف صعود الاستبداد عالميًا، لكن عقودًا من البحث والتجربة تشير إلى استراتيجيات واضحة لتعزيز الديمقراطيات. ومن أهمها المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات. ويُحدد تقرير صدر في مارس/آذار ٢٠٢٥ بعنوان " بكين +٣٠: خارطة طريق لحقوق المرأة للثلاثين عامًا القادمة" مجموعة شاملة من أولويات السياسة العامة للنهوض بالقيادة النسائية، وحماية الحقوق الإنجابية، والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان الحصول على التعليم والفرص

الاقتصادية. ويمثل كل منها رافعة أساسية لمرونة الديمقراطية؛ كما يدعو التقرير إلى بناء تحالفات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية ذات التوجهات المتشابهة.

وتأكد الكاتبة أن حماية قدرة المرأة على المشاركة في المجال العام أمرٌ جوهريٌّ لاستدامة الديمقراطية. وقد أثبتت التحالفات المنسقة أهميتها البالغة في تعزيز حقوق المرأة وترسيخ المعايير الديمقراطية؛ ففي العام الماضي، ضمنت هذه التحالفات تعهداتٍ بتوسيع الاستثمار في قطاع الرعاية، ودعم ريادة الأعمال النسائية، والوفاء بالالتزامات الرامية إلى القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية، كما دافعت عن الحقوق الإنجابية أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في نيويورك. ويُعدّ التصدي لقمع المرأة في أفغانستان وسياقات مماثلة ضرورةً أخلاقيةً واستراتيجيةً في آنٍ واحد: فالأنظمة الاستبدادية تستمر عندما تُستبعد المرأة من النضال من أجل التغيير الديمقراطي. وبالمثل، يجب على ممولي مبادرات الديمقراطية دعم مشاركة المرأة الكاملة، لأن الديمقراطية بدون المرأة تناقضٌ صارخ. وتُعدّ التحالفات التي تربط حقوق المرأة بحماية الديمقراطية أساسيةً للحفاظ على الوضع الراهن، ودفع عجلة التقدم، ومنع التراجع.

وحاولت الكاتبة تقدم رؤى مشابهة لناشطات من بلدان مختلفة عنها ايديولوجية، امثال الناشطة التونسية آية ربطت شبي حقوق المرأة بحركات الديمقراطية الأوسع نطاقاً في المنطقة، مؤكدةً أن الديمقراطية ستفشل ما لم تتمتع النساء والشباب بمشاركة كاملة ومتساوية. كذلك في سلوفينيا، قامت عالمة الاجتماع نيكا أسس كوفاتش معهد الثامن من مارس، الذي لعب دورًا هامًا في الإطاحة برئيس الوزراء الشعبوي للبلاد ، يانيز. قدّمت مؤسسة جانسا ، وهي مؤسسة غير ربحية تقودها

النساء، انتخابات عام ٢٠٢٢ كخيارٍ بشأن مستقبل الديمقراطية، وساهمت في زيادة نسبة المشاركة في التصويت بنحو ٢٠%. في كوريا الجنوبية، كان للشابات دورٌ محوري في الاحتجاجات الجماهيرية التي أدت إلى عزل الرئيس يون سوك يول بعد إعلانه الأحكام العرفية في ديسمبر ٢٠٢٤. ورأى المتظاهرون في المظاهرات موقفًا ضد الاستبداد وكراهية النساء الممنهجة. وفي بولندا، أشعل حكمٌ صادرٌ عن المحكمة الدستورية عام ٢٠٢٠، والذي حظر الإجهاض فعليًا، إضراباتٍ على مستوى البلاد، سرعان ما تحولت إلى أكبر حراكٍ ديمقراطي في البلاد منذ سقوط الشيوعية.

وتخلص الكاتبة الى إن الدفاع عن حقوق المرأة هو دفاع عن الديمقراطية، فبعد ثلاثة عقود من انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين، لا يزال من الضروري تذكير الناس بأن الديمقراطية والمساواة بين الجنسين ليستا قضيتين منفصلتين، أذ يوفر برنامج الأمم المتحدة للمرأة السلام والأمن، وتُظهر عقود من الأدلة أنه عندما تشارك المرأة بفعالية في عمليات السلام والتحولات السياسية، تصبح الديمقراطيات أكثر استقرارًا وتدوم الاتفاقيات لفترة أطول. تُوسّع المرأة نطاق المفاوضات لتشمل أمن المجتمع وحقوق الإنسان والمساءلة، وهي الأسس التي تسعى الأنظمة الاستبدادية إلى تقويضها.

ونخلص من خلال ما سبق ان الكاتبة وان قدمت افكاراً ورؤى تدعم وتعزز السبل للدفاع عن حقوق المراة وتشترط ان نجاح الديمقراطية هو النجاح في الحفاظ على حقوق المرأة الا انها صاغت افكارها استناداً لرؤية ليبرالية تمثل الحزب الديمقراطي بشكل خاص، ومن ثم هي ليست بالضرورة تمثل حلا لجميع البلدان التي قد / او تتقاطع معها أصلاً.